مَجلّةُ جامعة بخْت الرضا العلمية، محكمة تصدر ربع سنوية العدد الثالث والعشرون مارس 2018
[UBJSR: ISSN :(Online) 1858-6139]
http://mag.uofb.edu.sd

تقدير العوامل المؤثرة على تزايد معدلات بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي بولاية النيل الأبيض في السودان

Estimate the Factors Effecting for the increasing unemployment rates among Institutions of higher education graduates' in White Nile State, Sudan

المهدي موسى الطاهر موسى[1] عمر عبد الرحمن محمد منصور[2]

[1] أستاذ مشارك– جامعة بخت الرضا– كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية– قسم الاقتصاد القياسي والاحصاء الاجتماعي.

[2] أستاذ مساعد– جامعة بخت الرضا–كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية– قسم التنمية الريفية.

Email; mhdimusa@yahoo.com, Tel;+249117032327

مستخلص

هدفت الدراسة لتقدير العوامل المؤثرة في تزايد معدلات البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي بالسودان خلال الفترة (2002–2017م). تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما العوامل المؤثرة في تزايد معدلات البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي؟ بنيت الدراسة على الفرضيات الرئيسية التالية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أعداد مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا وتزايد معدلات بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي، وهنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي. أتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة. استخدمت الدراسة عينة عشوائية حجمها (100) خريج. توصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين أعداد مؤسسات التعليم العالي وتزايد معدلات بطالة مؤسسات التعليم العالي، ووجود علاقة طردية بين تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتزايد معدلات بطالة مؤسسات التعليم العالي. أوصت الدراسة الدولة باستخدام خطط اقتصادية تسهم في خلق فرص عمل من خلال إنشاء مشروعات اقتصادية كثيفة راس المال والعمل لاستيعاب الخريجون، إضافة لتطبيق سياسة اقتصادية فعالة لتقليل معدل الفقر.

كلمات مفتاحية: العوامل المؤثرة، مؤسسات التعليم العالي، بطالة الخريجين، السودان.

Abstract

The study aimed to estimate the Factors Effecting for the increasing unemployment rates among Institutions of higher education graduates during the period 2002-2017. The problem of the study was formulated in the following main question: What were the factors affecting the spread of unemployment among graduates of among Institutions of higher education graduates? The study was built on the following main hypotheses: There was a statistical significant relationship between the number of higher education institutions and higher institutes and unemployment, and there was a statistical significant relationship between the low economic and social level and unemployment. The study followed the descriptive, analytical and the case study approaches. The study used a random sample of (100) a graduate. The study reached that a direct relationship between the number of higher education institutions and higher institutes, and unemployment, and the existence of a direct relationship between the low economic and social level and unemployment. The study recommended the state to use economic plans that contribute to creating job opportunities through the establishment of capital- and labor-intensive economic projects to absorb graduates, in addition to implementing an effective economic policy to reduce the poverty rate.

Keywords: Factors Effecting, Institutions of higher education graduates, Graduate unemployment, Sudan.

مَجلّةُ جامعة بخْت الرضا العلمية، محكمة تصدر ربع سنوية العدد الثالث والعشرون مارس 2018
[UBJSR: ISSN :(Online) 1858-6139]
http://mag.uofb.edu.sd

1. مقدمة

إن الاهتمام بالتعليم في السودان تعاظم من خلال ثورة التعليم العالي في العام (1990م) والتي خلالها سعت الدولة للتوسع في سياسات القبول للجامعات والمعاهد العليا وذلك بزيادة نسبة الطلاب المقبولين لهذه المؤسسات، ونجم عن ذلك اشكاليات عديدة أدت لاختلال التوازن في سوق العمل في جانبي العرض والطلب من خريجي مؤسسات التعليم العالي، بعض أسباب هذه الاشكاليات تتعلق بمؤسسات التعليم العالي نفسها، والبعض الأخر أسبابه تتعلق بالبيئة المحيطة بمؤسسات التعليم العالي. تعد ظاهرة البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي في السودان من المشكلات التي عطلت مسيرة النمو والإعمار الأمر الذي قاد لتراجع الاقتصاد كثيرا واتسم الاقتصاد بالتشوهات في جميع قطاعاته وبات مردوده ضعيفاً لا يلبي احتياجات ورغبات المستهلكين بالصورة المأمولة، فبرزت الحاجة لضرورة معرفة الأسباب التي ساهمت في تزايد معدلات البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي في السودان بصفة عامة وفي ولاية النيل الأبيض بصفة خاصة. عرفت البطالة طريقها للسودان بين خريجي مؤسسات التعليم العالي بنهاية ستينيات القرن الماضي فيما عرف ببند العطالة، ورغم انه تم تخصيص ميزانية مقدرة من الميزانية الاحتياطية للدولة لاستيعاب الخريجين للتخفيف من حدة البطالة بينهم، إلا أن التجربة فشلت نتيجة حصرها على بعض الخريجين دون غيرهم. الأمر الذي نتج عنه عطالة مقننة وسط خريجي مؤسسات التعليم العالي ظلوا يعانون من تبعاتها حتى وقتنا الحاضر، وتسبب عدم استيعاب الخريجين في ظهور العديد من الجرائم الاقتصادية المنظمة، كما تفاقمت ظاهرة البطالة في البلاد وسط الشباب عقب التحول لمنهج الاقتصاد الحر، بجانب سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة وتوفيق الأوضاع التي انتهجتها الدولة في الفترة الأخيرة، وبالتالي أدت هذه السياسات لزيادة نسبة البطالة، حيث نجد أن القطاع الخاص لم يسلم من تلك السياسات، حيث قادت هذه السياسات لتدهور أوضاع كثير من المؤسسات والوحدات، فضلا عن إغلاق العديد منها أبوابها، مما شكل عبئاً اجتماعياً جديداً بفقدان العديد من العاملين لوظائفهم فأصبحوا عاطلين عن العمل، إضافة إلى أن الهجرات المتزايدة من الريف إلى المدن، لاسيما الهجرة إلى العاصمة انعكست على تمدد النشاط الخاص الذي يعرف بالاقتصاد الخفي. تسعى هذه الدراسة لتقدير العوامل المؤثرة على بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي في السودان دراسة حالة ولاية النيل الأبيض خلال الفترة 2002-2020م. إن زيادة أعداد مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا ومضاعفة أعداد قبول الطلاب بهذه المؤسسات نتج عنها أعداد كبيرة من الخريجين دون أن يقابل ذلك فرص كافية للتوظيف، بالتأكيد هنالك أسباب وعوامل تحاول الدراسة التعرف عليها، ستستخدم الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي من أجل التحقق أهداف وفرضيات الدراسة وتقدير العوامل المؤثرة على زيادة معدلات البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي بالسودان.

1.1 مشكلة الدراسة

ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي بصورة كبيرة تماشياً مع سياسة الدولة الرامية لمضاعفة القبول للجامعات، وصاحب هذه الزيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي توسع كبير في قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا، وتبع ذلك زيادة عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي بصورة كبيرة دون أن يقابل ذلك زيادة في عدد الوظائف المخصصة لاستيعاب الخريجين فتسبب ذلك في زيادة معدلات البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي بالسودان بصفة عامة وبولاية النيل الأبيض بصفة خاصة. تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:
ما أسباب تزايد معدلات البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي بولاية النيل الأبيض؟

2.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة العلمية من أهمية موضوع البطالة والذي يمثل مشكلة للمتعلمين في المجتمع، إذ تكفلت الدولة بالإنفاق عليهم من أجل تعليمهم لكي يسهموا في بناء وإعمار الوطن، هذا بالإضافة لمعرفة مفهوم وتعريف ونظريات البطالة، أما أهمية الدراسة العملية فتتمثل الوصول لنتائج ومقترحات تساعد في تخفيض معدلات البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي في السودان، ومساعدة مؤسسات التعليم العالي لإعادة صياغة وتعديل مناهجها وتخصصاتها بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

2. الدراسات السابقة

تناول جلال الدين: التوسع في التعليم الجامعي في السودان وأثره علي البطالة (1990-2000م). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي. قامت الدراسة على أن إتباع استراتيجية التوسع في تقديم خدمة التعليم الجامعي لم تؤدي فقط إلي تدني مستوي التحصيل الأكاديمي. توصلت الدراسة إلى فشل آلية الدولة في التنسيق المطلوب بين سياسات الدولة المختلفة حتى تضمن قدر معقول من التوازن بين نتائج تلك السياسات، وان التوسع في التعليم العالي أفرزت ايجابيات كثيرة ولكنها لم تراعي الظروف والمتغيرات المحيطة بهذا التوسع مما أفرز أعداد كبيرة من العاطلين. أوصت الدراسة بإعادة تخطيط او تعديل سياسات التعليم العالي فيما يخص القبول حسب احتياجات سوق العمل، وذلك بالتنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة العمل والإصلاح الإداري وأي أجهزة أخري ذات صلة (المعتز الفكي جلال الدين (2004م)).

أوضح ابو الجود: أسباب تزايد معدلات البطالة بين خريجو مؤسسات التعليم العالي ذكوراً وإناثاً، قامت الدراسة علي افتراض انه توجد علاقة عكسية بين أعداد الخريجون وبين فرص العمل المتاحة في السوق، افترضت وجود علاقة طردية بين تخطيط التعليم وبين فرص التوظف في الوقت الذي توجد علاقة عكسية بين تكلفة العمالة المدفوعة من قبل القطاع الخاص على السعوديين وبين فرص العمل. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وتم استخدام عينة عشوائية بسيطة حجمها (50) خريج . توصلت الدراسة لوجود علاقة بين تخطيط التعليم والبطالة وكذلك غياب الأمن الوظيفي في القطاع الخاص السعودي ساهم في زيادة عدد العاطلين، كما انه توجد علاقة عكسية بين تكلفة العمالة المدفوعة من قبل القطاع الخاص للسعوديين وبين فرص العمل. أوصت الدراسة بإقامة قناة اتصال مستمرة فيما بينهما، وذلك لمعرفة متطلبات السوق وبالتالي إتاحة التخصصات المناسبة لتغطية احتياجات السوق وإيجاد نظام تعليمي متميز (ليلي عبد الفتاح أبو الجود (2005م)).

تحدث الزين: عن بطالة المتعلمين من خريجي مؤسسات التعليم العالي في المجتمع السعودي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة. توصلت الدراسة الى أن بطالة المتعلمين من خريجي مؤسسات التعليم العالي في المجتمع السعودي كان لها تأثير في البناء الاجتماعي للمجتمع والمتمثل في الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، فقد ثبت أنها كانت سبب في تورط هذه الفئة بجرائم اقتصادية وكان من أبرز هذه الجرائم جرائم سرقة السيارات جرائم سرقة المنازل وجرائم سرقة المحلات التجارية (إبراهيم بن محمد الزين (2008)).

حاول الزعنون واشتيه: التعرف على واقع البطالة في صفوف الخريجين في المجتمع الفلسطيني والتي تعد انعكاساً لواقع العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي بكل ما تتضمنه من مشاكل تتعلق بالمناهج التعليمية من حيث كثرتها وضعف مواكبتها للتطور العلمي وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل. إضافة الى المشاكل الخاصة بالتعليم المهني والأنشطة اللامنهجية وضعف التجهيزات والبنية التحتية للتعليم، وباستمرار أساليب التعليم التلقينية، وتأثير كل ذلك على مخرجات التعليم التي لا تتناسب ولا توازي حجم ومتطلبات سوق العمل مما يؤدي إلى تخريج

إعداد كبيرة من الشباب الذين يواجهون مشكلات جديدة وحقيقية تتمثل في عدم قدرتهم على الحصول على عمل او وظيفة تتناسب مع نوع التأهيل والتدريب الذي تلقوه خلال مرحلة الدراسة الجامعية. أوصت الدراسة الجهات المعنية وصناع القرار للمساهمة في الحد من حجم مشكلة البطالة بين الخريجين في المجتمع الفلسطيني (فيصل الزعنون وعماد اشتيه (2011م)).

بحث مقداد وبهلول: في بطالة خرجي كلية التجارة ودور المشاريع الصغيرة في علاجها. ناقشت الدراسة مشكلة مهمة متعلقة ببطالة الخريجين من التخصصات التجارية في قطاع غزة من حيث أسبابها المختلفة وما يتعلق منها بالشخص نفسه والظروف المحيطة به أو بالجامعة أو بالمناهج نفسها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. استخدمت الدراسة عينة عشوائية بسيطة حجمها (72) خريج. توصلت الدراسة الى إن الأراضي الفلسطينية تعاني من بطالة حقيقية إجبارية وخاصة بين الشباب، وهنالك العديد من العوامل التي تعيق الخريج عن الحصول على فرصة عمل، ويركز الخريجون على الانتماء السياسي وتعقيد متطلبات وشروط الحصول على الوظيفة كعناصر أساسية للمشكلة (محمد إبراهيم مقداد ومها محمد نافذ بهلول (2012م)).

فسر ALfaraidy, Hamdh: البطالة في المجتمع السعودي وعلاقتها ببعض المتغيرات العائلية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المسحي وتصميم استبيان تم توزيعه على العاطلين والموظفين ومقابلة بعض العاطلين. توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البطالة والحياة العائلية (الاتصال العائلي والنمط العائلي العام)، بينما هنالك علاقة بين البطالة والجانب الفردي (تقدير الذات والرضا عن الحياة)، كما أكدت الدراسة على أن الاتجاه نحو النواحي الدينية يؤدي الى التخفيف من الآثار السلبية للبطالة والأسرة هي الداعم الأكبر للفرد في حالة تعرضه للبطالة ((ALfaraidy, Hamdh (2013)).

سلط الخشمي والخليف: الضوء على واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤشرات التخطيطية لمواجهتها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المسحي. توصلت الدراسة الى أن أعلى نسبة لمتعطلين السعوديين في الفئة العمرية (25–29) سنة وبنسبة (37.7%) أما فيما يخص الذكور فإن الفئة العمرية (20–24) سنة هي الفئة الأعلى من حيث عدد المتعطلين وبنسبة (45%)، أما فيما يخص الإناث فإن الفئة العمرية (25–29) سنة هي الفئة الأعلى من حيث عدد المتعطلات وبنسبة (42.4%) كما توصلت الدراسة الى أن ثلثي قوة العمل السعودية تتركز بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين الفئة العمرية (20–39) سنة. أوصت الدراسة بتدعيم ثقافة العمل الحر لدى الشباب السعودي منذ مراحل التعليم المبكرة وتعديل الاتجاهات السلبية نحو بعض المهن من خلال تكثيف برامج التوجيه والإرشاد المهني (سارة صالح الخشمي وشروق عبد العزيز الخليف (2016م)).

كشف سلامة: عن المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج المسحي من خلال استخدام عينة عشوائية بسيطة حجمها (180) خريج. توصلت الدراسة الى أن المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم، قد أتت بمتوسط حسابي (3.48) وبنسبة (69.63%)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لجميع متغيرات الدراسة. أوصت الدراسة بالسعي لتحقيق التعاون والتكامل بين القطاعين الاقتصادي والتعليمي من حيث معرفة احتياجات سوق العمل من الخريجين ومحاولة تلبيتها، وضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والتي من شأنها استقطاب عدد

كبير من الأيدي العاملة إذا ما لقيت الدعم اللازم من طرف السلطة الوطنية الفلسطينية وفيّ ذلك محاولة للحد من ظاهرة البطالة في المجتمع من خلال تشجيع التشغيل الذاتي للخريج (مجدي عبد الغفار محمود سلامة (2018م)).
تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المنهجية المستخدمة وفي أن تزايد معدلات البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي أدت لتراجع الأداء الاقتصادي بصورة عامة والى تراجع النمو والتنمية وتراجع الجوانب الأمنية والاجتماعية، وأن مؤهلات الخريجين لا تتوافق مع سوق العمل، واختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في حدودها الزمانية والمكانية وفي بعض النتائج والتوصيات.

3. طبيعة البطالة

تعرف البطالة على أنها الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً على العمل وراغباً فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يحصل عليه، ومن ثم فالزاهد في العمل لا يعد عاطلاً و لا يواجه بالتالي مشكلة اقتصادية، ومن أمثلة الزاهدين في العمل ربة البيت، فهي تتفرغ كلية لأعمال المنزل، ولا تبحث عن عمل، أما إذا كانت قادرة على العمل و تبحث عنه فهي عاطلة، ومن أمثلة الزاهدين في العمل هؤلاء الذين لديهم عقارات أو أسهم أو سندات، ولا يعملون و تدر عليهم دخلا لا يعرضهم لمشاكل الفقر و تبعاته، وهم يأنفون من العمل لأن الثروة تساعدهم على التبلد و التقاعد، ولو أن هناك من يعملون على الأقل كأصحاب أعمال، و يبحثون عن العمل رغبة في شغل أوقات فراغهم (أحمد رمضان. عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف، (2004)) ولو كان الشخص قادراً على العمل ولا يبحث عنه، فهو لا يعد عاطلاً. يرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة والرغبة والبحث عن العمل ولا يجده. تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب. فان معظم الاقتصاديون في هذه الأنظمة يقرون أن البطالة هي الثمن الذي تدفعه المجتمعات لاهتمام النظم بالإبقاء على حرية سوق العمل وتعتبر ثمنا للحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع (بركات أبو النور (1994)).

1.3 نظريات البطالة

النظرية الكلاسيكية

أهم ما شغل تفكير الكلاسيكيين هو مشكل التوزيع والربح وتأثيره في تراكم رأس المال حيث يقول ريكاردو في رسالته إلى مالتس إن الاقتصاد السياسي ليس بحثا في طبيعة الثروة وأسبابها وإنما هو بحث في القوانين التي تعين على تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي ستشترك في تكوينه وارتكزت دعائم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على النقاط التالية:

أ/ خضوع الاقتصاد إلى قوانين طبيعية موضوعية صارمة مستقلة عن وعي الناس وإرادتهم.

ب/ الحرية الاقتصادية (حرية التجارة، حرية العمل، حرية التعاقد) من خلال شعارهم البارز " دعه يعمل... دعه يمر". وذلك للحد من تدخل الدولة أو أي طرف آخر مثل النقابات العمالية.

ج/ رفض الاحتكار من خلال الإعلاء من شأن المنافسة الحرة الكاملة في جهاز السوق الفعال القادر على تجاوز أخطائه ومشاكله بصفة تلقائية وطبيعية فهو الذي يحدد كميات الإنتاج وأشكال توزيع الناتج الإجمالي وكذلك الأسعار وحجم الإنتاج والأجور وأي خلل يتكلف به ما كان يعرف باليد الخفية الاقتصادي عند الكلاسيكيين.

نظرية رأس المال البشري

من مؤسسيها Beher,Shult خلال الستينات وبالتحديد في 1964. إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن. وبالتالي سيضحي الأفراد

بالوقت الضروري للتكوين من اجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة. وبالتالي فان الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها.

نظرية البطالة الهيكلية

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع النظريات الحديثة في الفنون الإنتاجية، في حين ظهر فائض في فرص العمل في أعمال ومهن أخرى وفسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمتعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها:

أ/ عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر.

ب/ الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال على بعضهم.

ج/ عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.

2.3 أنواع البطالة

البطالة الدورية

يمر الاقتصاد بمرحلة انتعاش فيه تنشط عمليات الإنتاج والتبادل ويزيد حجم الدخل، الناتج والتوظيف إلى أن يصل لحد معين يعرف بقمة الرواج، عنده تنخفض معدلات البطالة وتقترب من التوظيف الكامل، أما في مرحلة الانكماش فإن حجم النشاط الاقتصادي سينخفض بسبب انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى الانخفاض في العمالة في شكل تقليص مدة العمل فترتفع معدلات البطالة وتتقلص فرص العمل في الاقتصاد بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة ((Jean Marie Le (1993).

البطالة المقنعة

هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها، فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، ونحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجراً، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات (رمزي زكي (1997)).

البطالة الاحتكاكية

تحدث بسبب التنقلات المختلفة للعمال بين المناطق والمهن المختلفة، أي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من مكان لآخر. ونشأ هذا النوع من البطالة بسبب نقص المعلومات لدى العمال من جهة، ولدى أصحاب العمل من جهة أخرى، و كلما توفرت المعلومات كلما قصرت مدة هذا النوع من البطالة (Bruno Marcel, Jacques Taieb (1991).

البطالة الهيكلية

هي ذلك النوع من التعطل في القوة العاملة نتيجة لتغيير الهيكل الإنتاجي كالتغيير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغيير الفن الإنتاجي نتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي وهو أمر ضروري ، إلا أن ذلك يتطلب يد عاملة متخصصة ، الشيء الذي يجبر أرباب العمل والمؤسسات على الاستغناء عن العمالة البسيطة و تعويضها بأخرى مؤهلة (خالد الزواوي (2004م)).

البطالة الموسمية

ذات طابع موسمي في بعض النشاطات كالسياحة وجني المحاصيل الزراعية، فعند انتهاء المهام المسندة للعمال يتم تسريحهم باعتبارهم عمالة مؤقتة (مهدي كلو (2002م)).

البطالة المستوردة

تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة (موسى عبد الله (2009م)).

4. الاثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

للبطالة ايضا اثار اجتماعيه وسياسية لا تقل خطورتا عن الاثار الاقتصادية، ينعكس ذلك في اثار اقتصادية خطيرة من بين الاثار الاجتماعية والسياسية نذكر ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث اثبتت الدراسات الاحصائية أن للبطالة تأثير كبير على الجريمة في المجتمع، كما هو معروف ان للجريمة تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها ونتائجها، فعلاجها يتطلب موارد اقتصادية اكبر للأنفاق على الاجهزة الامنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الارواح والاموال، وفي فترات البطالة التي تستغرق فترات طويلة ان لها تأثير على تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من اسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم من جهة اخرى ارتفاع في حالات الامراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي الى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سالبة كتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الاطفال وانحرافهم، تأخير سن الزواج ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك وهو يترك اثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور، اضطراب الاوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية، ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء ولامبالاة المدمرة تجاه الوطن وافراد. بما ان هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر او غير مباشر وبما ان معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود او الانكماش الاقتصادي، فيكننا القول ان التكلفة الاجتماعية للانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية النجمة عن ارتفاع معدلات. تسعى الحكومات لتقليص فترات الركود الاقتصادي والسعي لتحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية لتحقيق مستويات اعلى في مستويات المعيشة. والتنمية الاقتصادية تحتاج مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعي والسياسي واثار البطالة تؤدي لتأخير النمو الانتاجي والسياسي في اي بلد من بلدان العالم.

1.4 الاستخدام والبطالة في السودان

في ظل ضعف التمويل وصعوبة خلق تراكم مناسب لرأس المال يصعب توسيع مشاريع استثمارية إنتاجية، كما أن انخفاض عرض مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها الحقيقية مما سيدفع المشاريع الإنتاجية العامة إلى تقليل استخدامها لعناصر الإنتاج مما يعني توقف بعض خطوط الإنتاج عن العمل في هذه المشاريع. وعندئذ يقل الطلب على العمل وتسريح إعداد كبيرة من القوى العاملة، وكذلك عندما تأخذ الحكومة بسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي من خلال خصخصة مشاريع القطاع العام، أي بيع مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص سيؤدي إلى تسريح إعداد كبيرة من العاملين في القطاع العام كما سيحد من خلق فرص عمل جديدة في هذا القطاع. هذه العوامل كلها أسهمت في ظهور مشكلة البطالة في السودان وزادت حدة هذه

المشكلة في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين نتيجة لضعف التمويل المحلي اللازم لإقامة مشاريع قادرة على استيعاب الباحثين عن العمل، إضافة إلى أن إتباع سياسات التركيز المالي والاستقرار الاقتصادي في بداية الثمانينات وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في التسعينات من القرن الماضي، فضلا عن دورات الجفاف والتصحر والفيضانات والحروب الأهلية والقبلية، قد عمقت هذه المشكلة. تشير البيانات إلى أن معدل (البطالة السافرة) في السودان بلغ (10.5%) عام 1983، ثم ارتفع إلى (17.0%) عام 1993 من إجمالي القوى العاملة البالغة (8.3) مليون، تناظر حوالي مليون فرد عام 1993م وارتفع عدد العاملين إلى (1.4) مليون فرد عام 1996م (جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (1997)). إضافة إلى البطالة السافرة المشار إليها فأن الاقتصاد السوداني يعاني من وجود بطالة مقنعة وبطالة موسمية وبخاصة في القطاع الزراعي، حيث بلغت نسبة العمالة في هذا القطاع (59%) عام 1993م.وفقا لتعداد لعام 2008 بلغت نسبة الذين هم في سن العمل 26مليونا نسمة يمثلون 67% من جملة السكان البالغ عددهم 39 مليون نسمة وتبلغ حجم القوى العاملة 11.7 مليون نسمة. اما المشاركة في النشاط الاقتصادي وفقا للتقدير 48.5%. بينما بلغ حجم البطالة 15.5% مما ادى الى انخفاض الطلب الكلي دون التشغيل. ويشير التقرير الى ان واقع البطالة على الشباب أكبر من المعدل العام، حيث يمثل حوالي 52% وسط الفئة العمرية 25–59 سنة. وهذا وضع غير طبيعي حيث يمثل هؤلاء قمة العمل الانتاجي في الدولة. تبين أن نسبة البطالة الواردة في تقرير المالية لعام 2017 م بلغت 32.1 في المائة من حجم القوى العاملة في البلاد، وستزيد بنسبة 4 في المائة في عام 2018 الذي لم تكتمل إحصاءاته ومعلوماته بعد. وأشار إلى أن أعداد العاملين حالياً في الدولة والقطاع الخاص يبلغ نحو 17 مليوناً، من جملة 25 مليوناً قادرين على العمل، والذين تتراوح أعمارهم بين سن 18 و55 عاما (مؤتمر إدارة الاقتصاد الوطني، (1987م)).

في ظل هذه المعدلات المرتفعة للبطالة وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وسوء توزيع الدخل وارتفاع معدلات نمو السكان يصبح من الصعب الفصل بين البطالة والفقر عند اعتبار الجوانب المؤسسية للتشغيل وخاصة فيما يتصل بالنجاح في الحصول على العمل مع النظر إلى الفقر على أنه في الجوهر ضعف اجتماعي، كل ما تقدم كان نتيجة لعدم قدرة قاعدة الاقتصاد القومي على خلق فرص عمل كافية لا تتلاءم وعرض العمل بسبب قصور التمويل الداخلي الكافي (وسوء إدارة رأس المال الأجنبي المتدفق من الخارج) (مؤتمر إدارة الاقتصاد الوطني (1987م))، سواء كان على شكل منح أو هبات أو قروض. وترتب على هذا الوضع هجرة مكثفة داخلية وخارجية أثرت سلبا على عمليات التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

2.4 الهجــرة الداخليــة

تتبين هذه الهجرة من خلال تناقص نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان إذ انخفضت الأهمية النسبية لسكان الريف من (69.1%) عام 1983 إلى (66.3%) عام 1993، وانعكس هذا التناقص في تزايد الأهمية النسبية لسكان الحضر إلى إجمالي السكان، إذ ازدادت من (30.9%) عام 1983 إلى (33.7%) عام 1993م الأمر الذي رفع من معدل البطالة في الحضر، وكما يبدو من الملحق الإحصائي (8) أن معدل البطالة في الحضر اكبر من معدل البطالة في الريف، إذ بلغ (19.9%) في الحضر و (18.4%) في الريف عام 1996، قابل ذلك متوسط معدل فقر أعلى في الريف بلغ (91.6%) ومتوسط معدل فقر منخفض في الحضر بلغ (88.2%) (جمهورية السودان، العرض الاقتصادي (1987م)).

3.4 الهجرة الخارجيــة

إن عدم قدرة الاقتصاد القومي على خلق فرص عمل كافية تتلاءم وعرض العمل بسبب العجز في التمويل الداخلي وسوء إدارة رأس المال المتدفق من الخارج، الأمر الذي خلق أوضاعاً معيشية سيئة، اتسمت بانخفاض متوسط نصيب الفرد وسوء توزيع الدخل وفي سياق غياب مشروع وطني للتنمية الاقتصادية، كل ذلك دفع إلى حراك خارجي كثيف وأخذت هجرة السودانيين إلى الخارج اتجاها تصاعديا بعد 1976م (خالد إبراهيم حسن (1998)) وازدادت بمعدلات عالية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إلا أنه من الصعب تحديد حجم هذه الهجرة لانعدام الإحصائيات الدقيقة. ويمكن تقدير عدد السودانيين العاملين في الخارج (حسب ما ورد في وزارة العمل) بعدد يتراوح ما بين مليون ومليون ونصف (محمد عبد الله البكر (2003م)).

4.4 العوامل الرئيسية لمشكلة البطالة في السودان

أ/ قلة الاهتمام بالبحث العلمي والذي قاد لاستخدام طرق الإنتاج التقليدية التي تنتج سلعا لا تتلاءم مع السوق العالمي، مما أضعف القدرة التصديرية للاقتصاد القومي.

ب/ قصور تخطيط القوة العاملة بمعنى لا يتم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب مما يؤدي لوجود فائض في بعض التخصصات يعاني من البطالة، وهذا يعني غياب استراتيجية واضحة في التوظيف.

ج/ تحولات الاقتصاد العالمي والتي أدت التحولات عالميا لنقص العمل وتسريح العمالة.

د/ سياسة الخصخصة التي أثرت في تخفيض فرص العمل وتسريح لبعض الأيدي العاملة مما خلف آثار اقتصادية واجتماعية.

هـ/ الأزمة المالية العالمية التي زادت من حدة المشاكل التي يعاني منها السودان أصلا مثل الحروب والنازعات وسوء السياسات التوزيعية والاختلال الهيكلي في البيئة الاقتصادية واختلال أولويات الإنفاق الحكومي وضمور مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزايد معدلات البطالة خاصة وسط الشباب (جمهورية السودان، العرض الاقتصادي (1987م)).

و/ تزايد عدد العمالة الأجنبية في السودان وحسب تقديرات الإدارة العامة لشؤون العمل بوزارة الخدمة وتنمية الموارد البشرية أن عدد الأجانب في السودان الذين تحصلوا على اذونات وفق ضوابط القانون عام 2007 حوالي 15,683 عامل منهم 13,165 مستخدم من الدول الاسيوية والأجانب الذين صدرت لهم أذونات عمل في العام 2006م حوالي (7.18)مستخدم وبينما عدد الذين تحصلوا على تجديد أذونات عمل في نفس العام (8.502) من جملة (14.744) مستخدم كانوا قد تحصلوا على أذونات عمل في عام 2005م .يرى كثير من الخبراء أن أسباب تدفق العمالة الأجنبية إلى السودان هو الطفرة النفطية خلال السنوات الأخيرة التي أدت إلى تدفق العائدات وتوظيفها في مشاريع النفط والبنية التحتية والتوسع العمراني كما يعتبر اضطهاد بعض المهن للاعتبارات الاجتماعية ، وتدني مستوى التعليم الفني والتقني وتدني الكفاءة في بعض المجالات من أسباب تدفق العمالة الوافدة إلى السودان والتي أثرت على حجم ومستوى البطالة في السودان.

ز/ الحرب الأهلية في غرب السودان والتي أدت لتوقف مشاريع التنمية وزيادة الإنفاق العسكري الذي كان يمكن أن يوجه نحو التنمية الاقتصادية في السودان.

5. الدراسة الميدانية

يحتوي هذا الجزء على إجراءات البحث الميدانية والتي تشمل منهج البحث ومجتمع البحث، وعينة البحث وكيفية اختيارها، وأدوات البحث وكيفية بناءها وتقنينها، وخطوات إجراءات البحث والأساليب الإحصائية المستخدمة في

البحث، تحليل البيانات والتحقق من صحة الفرضيات. يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع خريجو مؤسسات التعليم العالي بولاية النيل الأبيض.

لتقليل التكاليف تم اختيار عينة عشوائية قصديه وحجمها (100) لخريجي مؤسسات التعليم العالي.

1.5 أدوات الدراسة

تصميم استمارة الاستبيان

تم إعداد الاستبانة بالصورة الأولية وتم عرضها على المختصين في المجال حيث أبدوا بعض الملاحظات والإضافات وتم عملها ومن ثم تمت صياغة الاستبانة بصورتها النهائية بعد التعديل فتكونت من قسمين: القسم الأول: تضمن المعلومات الشخصية لأفراد العينة وهي: النوع، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، التخصص العلمي، الاشتغال بوظيفة حالية، الاشتغال في مجال التخصص، المهارة في اللغة الانجليزية والمهارة في الحاسوب والقسم الثاني: يحتوي على البيانات الميدانية حيث شمل (39) عبارة.

2.5 المعالجات الإحصائية

تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). واستخدمت الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الأولية وحيث تمت معالجتها إحصائياً باستخدام: التكرارات والنسب المئوية، وعمل الجداول الوصفية والرسوم البيانية. تم ترميز إجابات افراد العينة حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسوب للتحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي:

جدول (1) تمثيل المتغيرات الوصفية بمتغيرات رقمية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الرقم	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج SPSS ،2021م

وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في البحث كالآتي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (1+2+3+4+5/5) =3 والأوساط المرجحة للأوساط هي:

جدول (2) الوزن والوسط المرجح لمقياس البحث

الخيار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1-1.79	1.8-2.59	2.6-3.39	3.4-4.19	4.20-5

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج SPSS ،2021م

المناقشة والنتائج

الفرضية الأولى: هنالك علاقة بين أعداد مؤسسات التعليم العالي وبطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي بالسودان وللتحقق من صحة الفرضية، استخدمت الدراسة مربع كاي:

جدول (3) اختبار مربع كاي للعلاقة بين أعداد مؤسسات التعليم العالي بالسودان وتزايد معدلات البطالة بين الخريجين

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة الإحصائية
وجود عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي تخرج عدد كبير من الخريجون سنوياً.	50.89	0.00	دالة
تزايد أعداد الخريجون من مؤسسات التعليم العالي مقابل محدودية الوظائف.	70.10	0.00	دالة

مَجلّةُ جامعة بخْت الرضا العلمية، محكمة تصدر ربع سنوية العدد الثالث والعشرون مارس 2018
[UBJSR: ISSN :(Online) 1858-6139]
http://mag.uofb.edu.sd

عدم توافر فرص عمل من قبل المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص	32.06	0.00	دالة
عدم فعالية السياسات الحكومية للتعامل مع ظاهرة البطالة	55.50	0.00	دالة
توجه العديد من المؤسسات نحو استخدام التقنية والحاسبات والبرمجيات	58.25	0.00	دالة
الطلب على العمالة من خارج السودان ساهم في تفاقم مشكلة البطالة	29.64	0.00	دالة
المناهج الدراسية بمؤسسات التعليم العالي لا تتناسب مع احتياجات العمل.	39.33	0.00	دالة
تفضيل مؤسسات القطاع الخاص الخريجون ذوي الخبرات المهنية .	71.69	0.00	دالة
البيروقراطية والمحاباة في الاختيار للوظائف بالمؤسسات الحكومية والخاصة	30.77	0.00	دالة
العادات والأعراف الاجتماعية التي تجعل مجالات عمل المرأة محدودة	11.29	0.00	دالة
عدم تقبل بعض الخريجون للعمل في مجالات العمل المهنية والحرفية.	40.55	0.00	دالة

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج SPSS ،2021م

كشف جدول (3) عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أعداد مؤسسات التعليم العالي ومعدلات البطالة بولاية النيل الأبيض، حيث بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة بمتوسط (45.28) وبمستوى معنوية (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يشير لان ازدياد مؤسسات التعليم العالي يزيد معدلات البطالة، وان ازدياد أعداد خريجي مؤسسات التعليم العالي تقابله محدودية في الوظائف بالقطاع الحكومي وازدياد أعداد السكان مع بقاء البنية التحتية والنمو الاقتصادي على حاله، فتزيد البطالة نتيجة لمحدودية المجالات الوظيفية، عليه فإن العادات والاعراف في المجتمع تؤدي لتوجيه التخصصات الضئيلة والمحدودة للإناث والتي لا توائم سوق العمل، وأن وجود فرص عمل على محدوديتها فإنها لا تتناسب مع المؤهل العلمي لخريجي مؤسسات التعليم العالي، هذا بالإضافة لعدم فعالية السياسات الحكومية في التعامل مع البطالة مما أدى لتزايد معدلاتها فالبطالة تبدأ من أنظمة غير مستقرة لا تتمتع بالهدوء وتحكمها أمزجة فردية لا تعير الاقتصاد أي اهتمام فيقود ذلك لتدهور اقتصادي يفاقم من مشكلة البطالة كما أن هنالك سبب آخر ادى لتفاقم البطالة بسبب طلب المؤسسات للعمالة الرخيصة من خارج السودان خاصة العمالة الهندية والفلبينية من قبل شركات النظافة والحقل الطبي، ومن العوامل المؤثرة في زيادة معدلات البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي في السودان وجود فرص عمل وبرواتب متدنية لا تكفي لمقابلة مستلزمات المعيشة مع انهيار قيمة العملة المحلية وظهور التضخم الانفجاري.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي بولاية النيل الأبيض. للتحقق من صحة الفرضية، استخدمت الدراسة مربع كاي:

جدول (4) اختبار مربع كاي لاختبار العلاقة بين تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة الإحصائية
عدم تطور البرامج الدراسية والمقررات لمواكبة متطلبات سوق العمل	86.39	0.000	دالة
ضعف الانفاق لدعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة	127.10	0.000	دالة
ضعف الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والانتاجية	88.72	0.000	دالة
زيادة العمالة الوافدة يزيد من حدة البطالة	77.58	0.000	دالة
ضعف تمكين المرأة وضيق مجالات فرص عملها	62.00	0.000	دالة
عدم الاهتمام بالتعليم الفني المهني	56.03	0.000	دالة
قلة الاهتمام بالتدريب المهني لطلاب السنة النهائية بمؤسسات التعليم العالي	95.04	0.000	دالة

المصدر: إعداد الباحثين بالاستعانة بمخرجات برنامج SPSS ،2021م

يبين جدول (4) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بين تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي بالسودان، بلغت قيمة مربع كأي المحسوبة (84.69) بمستوى معنوية (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية (0.05) هذه النتيجة تشير لزيادة معدلات البطالة تؤدي لتدني المستويات الاقتصادية والاجتماعية للعاطلين من خريجي مؤسسات التعليم العالي. كما ان تفاقم بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي تعد من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد لما لها من آثار سلبية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتقود في نهاية الأمر الى تفكك المجتمع وتشويه القيم الأخلاقية بين خريجي مؤسسات التعليم العالي التي تمتلك مخزوناً من الطاقة الإنتاجية، والخلاصة أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية حيث يشعر العاطلون عن العمل بالفشل والإحساس بالدونية مقارنة بالذين يزاولون أعمالاً وأنشطة إنتاجية والبطالة تؤدي زيادة معدل الفقر والانحراف والسلوك الإجرامي فيشعر العاطل عن العمل بعدم الرضا والضغوط النفسية التي تنتج من الضائقة المالية، هذا بالإضافة الى إن البطالة تلقي بظلالها على قطاعات واسعة من المجتمع من مظاهر سلبية كانتشار الفساد المالي والإداري وانخفاض مستوى التعليم كماً ونوعاً نتيجة لتدني الحياة المعيشية. مما تقدم فإن الفرضية الثانية صحيحة أي أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي وبطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي بولاية النيل الأبيض.

النتائج

1/ عجز سوق العمل السوداني عن استيعاب خريجي مؤسسات التعليم العالي أدى الى تساع دائرة البطالة وأن الخلل الموجود بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل يعد من بين الاسباب التي تؤدي لزيادة بطالة المتعلمين بصفة عامة وأن الخلل الموجود بين سياسة التعليم وسوق العمل يرجع لعدم التطابق بين هيكل التعليم وهيكل الاقتصاد للاختلاف في سرعة نمو القطاعين.

2/ تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي أدى لتفاقم ظاهرة البطالة بين الخريجون وإلى انخفاض مستويات المعيشة وتدني مستويات الأجور مما تسبب في زيادة معدلات الانحراف وارتفاع معدلات الجريمة وعدم الثقة بالنفس واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع كل ذلك أثر سلبا على الاستقرار الأسري والتواصل الاجتماعي. 3/ تقود البطالة للتعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية فمثلاً عدم الشعور بالسعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية.

3/ معظم الذين تحصلوا على وظائف من الخريجين لا يعملون في مجال تخصصهم.

4/ البرامج الدراسية والمقررات بمؤسسات التعليم العالي غير قدرة على مواكبة متطلبات سوق العمل.

التوصيات

1/ على مؤسسات التعليم العالي العمل على تطوير برامج تعمل على رفع كفاءة ومستوى الخريجون لتلبية احتياجات سوق العمل.

2/ تطوير وتنشيط آليات وإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح الخريجين وتمكينه من الحصول على القروض بفوائد بسيطة وتفكيك البيروقراطية والتماطل الإداري إضافة إلى المتابعة الميدانية لأنشطة المؤسسات وتوجيهها.

3/ تقليل اعداد الطلاب في التخصصات غير المرغوبة في سوق العمل أي لابد ان تكون البرامج والمقررات مواكبة لسوق العمل.

4/ العمل علي زيادة نصيب التعليم والصحة في الإنفاق العام فزيادة الإنفاق على التعليم يخدم غرضين: أولهما: بناء رأس المال البشري وتحسين جودة التعليم. وثانيهما: استيعاب أعداد في كافة البرامج والتخصصات المطلوبة في سوق العمل.

المراجع

1/ ليلي عبد الفتاح أبو الجود (2005م) أسباب تزايد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات في المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة الملك سعود.

2/ إبراهيم بن محمد الزين (2008) بطالة المتعلمين في المجتمع السعودي حجمها وخصائصها آثارها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، مؤتمر أزمة البطالة في العالم العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت وعقد بمدينة القاهرة، مصر.

3/ احمد رمضان. عفاف عبد العزيز عايد. إيمان عطية ناصف، (2004)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر.

4/ بركات أبو النور (1994) التحليل الاقتصادي لظاهرة بطالة المتعلمين بمصر، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، العدد 115.

5/ رمزي زكي، (1997) الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، الكويت، عالم المعرفة.

6/ فيصل الزعنون وعماد اشتيه (2011م) البطالة بين خريجي الجامعات الفلسطينية، مجلة تطوير الأداء الجامعي المجلد1.

7/ مجدي عبد الغفار محمود سلامة (2018م) المشكلات المتسببة في انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين في محافظة نابلس بالضفة الغربية من وجهة نظرهم، مجلة جامعة فلسطين للدراسات والأبحاث، المجلد 8، العدد4.

8/ المعتز الفكي جلال الدين (2004م) التوسع في التعليم الجامعي في السودان وأثره على البطالة خلال الفترة، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم.

9/ خالد إبراهيم حسن (1998) هجرة السودانيين إلى الخارج، الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، بغداد.

10/ خالد الزواوي (2004م) البطالة في الوطن العربي"، المشكلة والحل، الطبعة 1، القاهرة، مجموعة النيل العربية.

11/ سارة صالح الخشمي وشروق عبد العزيز الخليف (2016م) واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤشرات التخطيطية لعلاجها، مجلة الخدمة الاجتماعية الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعين، العدد 55.

12/ محمد إبراهيم مقداد ومها محمد نافذ بهلول (2012م) بطالة خرجي كلية التجارة ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، بحث مقدم الى لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين مشكلات وحلول.

13/ موسى عبد الله (2009م) البطالة بين أرقام العولمة والحل الشامل، مجلة النبأ، العدد 36، السنة الخامسة.

14/ مهدي كلو (2001–2002م) الخروج من البطالة لوضعيات مختلفة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

15/ مؤتمر إدارة الاقتصاد الوطني (1987م) مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر، الخرطوم.

16/ مؤتمر إدارة الاقتصاد الوطني (1987م) مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر، الخرطوم.

17/ جمهورية السودان، العرض الاقتصادي (1987م) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الخرطوم.

18/ جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (1997) العرض الاقتصادي الخرطوم.

19. ALfaraidy, Hamdh (2013) Unemployment: A study Explore the Association Between Unemployment, Family relationships, Elf-Esteem and Life Satisfaction in Saud Arabia Ma Research Methodology Sociology and Social Policy BA Social Work, Liverpool university.

20. Bruno Marcel, Jacques Taieb, (1991) Le chômage aujourd'hui, un phénomène pluriel, France, édition Nathan.

21. Jean Marie Le Page, (1993) Genévrière Grangeas, Les politiques de l4emploi, (France, édition Eska).